الأنباء
الاثنين 8 يونيو 2020

شكر المجلس ودوره أثناء أزمة «كورونا» وأكد حضور السلطة التنفيذية لجلسة 16 الجاري

الغانم: لقائي مع سمو رئيس الحكومة تجسيد لتوجيهات سمو الأمير والمادة 50 من الدستور

سامح عبدالحفيظ

قال رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ان لقاءاته مع سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد هي تجسيد لروح التعاون بين السلطات وتجسيد فعلي للمادة (50) من الدستور وتنفيذ لتوجيهات وتعليمات صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد.

وأضاف الغانم في تصريح صحافي بمجلس الأمة عقب استقباله سمو رئيس مجلس الوزراء «تشرفت بلقاء صاحب السمو الأمير مرتين خلال الأسبوع الماضي وتوجيهات سموه وإرشاداته دائما تدعو الى ضرورة التعاون والتعاضد وأن نعمل بروح الفريق الواحد، لأننا جميعا في هذه الأزمة وغيرها في خندق واحد».

وأوضح الغانم ان لقاءه مع سمو رئيس مجلس الوزراء استمرار للزيارات المتبادلة، وذلك لتبادل الآراء والنقاش حول العديد من القضايا الموجودة.

وأشاد الغانم بموقف سمو رئيس مجلس الوزراء وجهوده المخلصة التي يبذلها سواء أثناء أزمة كورونا أو في مكافحة ملفات الفساد وغيرها من الأمور المهمة.

وقال الغانم: «سمو رئيس مجلس الوزراء شكر المجلس ودوره أثناء هذه الأزمة وأكد أيضا على حضور الحكومة للجلسة المقبلة يوم 16 يونيو».

لمشاهدة الفيديو

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم خلال استقباله سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد

أقرت تأجيل أقساط «المعسرين» و«الأسرة» بأثر رجعي

«المالية» تصوّت على «معالجة آثار كورونا» الأحد المقبل

■ حوار في مسرح مجلس الأمة 10 الجاري وبدعم من الرئيس تحضره كل الأطراف المعنية ممثلة بوزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية ووزير التجارة وصندوق المشروعات الصغيرة وهيئة القوى العاملة وقطاع الاستثمارات و الشركات الاستثمارية و البنوك وشركات الاتصالات للرد على الاستفسارات حول العمالة الوطنية

خالد الروضان خلال اجتماع اللجنة المالية

لمشاهدة الفيديو

الرئيس مرزوق الغانم وصفاء الهاشم وماجد المطيري ود. محمد الحويلة أثناء الاجتماع

براك الشيتان واركان وزارته خلال الاجتماع

سامح عبدالحفيظ ـ سلطان العبدان ـ بدر السهيل

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها امس بحضور رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم على تأجيل أقساط صندوق المعسرين وصندوق الأسرة لمدة 6 شهور بدءا من تاريخ 12 مارس الماضي.

وناقشت اللجنة مشروع قانون بشأن معالجة الآثار المترتبة على جائحة كورونا، على ان يتم التصويت على تقرير اللجنة في اجتماع يعقد الأحد المقبل.

وقالت رئيسة اللجنة النائب صفاء الهاشم في تصريح بمجلس الأمة إن الحكومة سبق أن وافقت على تأجيل أقساط المتقاعدين لمدة 6 شهور تبدأ من تاريخ 12 مارس وهو الموعد الرسمي لبداية جائحة كورونا، وكذلك الأمر لأقساط بنك الائتمان والقروض الاستهلاكية ولم يتبقى إلا صندوق المعسرين وصندوق الأسرة.

وأوضحت الهاشم ان الموافقة تمت بحضور الحكومة ممثلة بوزير المالية براك الشيتان، مؤكدة أن مشروع القانون وصل من الحكومة بشكل مبهم لا يحدد المدة ولكن اللجنة أصرت على أن يتم التطبيق بأثر رجعي.

ولفتت إلى أن إقرار القانون بأثر رجعي يتطلب أغلبية خاصة، معربة عن ثقتها في أن هذه الأغلبية الخاصة ستتحقق عند مناقشة القانون داخل المجلس.

ورأت أن التشريعات المتعلقة بجائحة كورونا تثير القلق لأنها تشريعات تبدو وكأنها مؤقتة، وهذا الأمر ينسحب على مشروع القانون الذي أحيل للجنة من قبل الحكومة بشأن معالجة الآثار المترتبة على جائحة كورونا والذي وصل بشكل مبهم وسبب ربكة لدى الشارع.

وأوضحت ان عناوين بعض الصحف كانت تتحدث عن خفض الرواتب الى النصف وإنهاء خدمات العمالة الوطنية.

وقالت: «كل هذا غير صحيح فنحن نتحدث عن قانون يحمي العمالة الوطنية في القطاع الخاص وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة»، معربة عن اعتقادها أن قانون العمل الأهلي ظلم العمالة الوطنية ومنح الموظف الوافد مميزات تفوق المواطن.

وبينت ان وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية قامت بخطوة ذكية بأن أتت بالقانون قائم بذاته وأعطته الصبغة التي تحمي العمالة الوطنية، مؤكدة أنه لو تم تسريح او تخفيض راتب اي مواطن فإن دعم العمالة ستتم مضاعفته مباشرة. وأكدت ان هيئة القوى العاملة ووزير التجارة والصناعة وصندوق المشروعات الصغيرة واتحاد شركات الاستثمار وكل الجهات التي خاطبتها اللجنة جميعها اكدت انه لن يكون هناك تسريح للعمالة الوطنية من القطاع الخاص.

وبينت انه تم الاتفاق مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية على ان يتم إدخال مادة في القانون تضمن تمديد دعم البطالة.

ونوهت ان النقطة المهمة هي ان الهدف من مشروع القانون أنه سريان مؤقت مرتبط بجائحة كورونا، ولكن وجهات نظر القانونيين أنارت الطريق أمام اللجنة للوصول إلى تركيبة افضل.

وأفادت بأن المشروع بقانون يوازن بين قانون العمل وقانون العمل بالقطاع الأهلي والاتفاقيات الدولية.

وأضافت: «لا تنسوا ان منظمة العمل الدولية تراقب الكويت رقابة شرسة فبالتالي لا يمكن ان نبخس حق اي احد من عمالتنا الوطنية بالقطاع الخاص».

وطمأنت بأنه لن يكون هناك تسريح للعمالة الوطنية وأن تخفيض الرواتب لو تم فإن دعم العمالة سيتضاعف.

وأعلنت ان اجتماعات اللجنة ستكون شبه يومية وذلك لأنه سيكون هناك فرق فنية من كل الأطراف للتوصل الى صيغة صحيحة لمشروع القانون. وكشفت انه تم خلال اجتماع امس تحديد القطاعات المتضررة من جائحة كورونا.

وقالت الهاشم: يوم الأربعاء المقبل الموافق 10 يونيو وبدعم من رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وتحت رعايته سيكون هناك حوار في مسرح مجلس الأمة تحضره كل الأطراف المعنية ممثلة بوزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية ووزير التجارة والصناعة وصندوق المشروعات الصغيرة وهيئة القوى العاملة وقطاع الاستثمارات وقطاع الشركات الاستثمارية وقطاع البنوك وقطاع شركات الاتصالات للرد على الاستفسارات.

وبينت أن اللقاء سينقل (live) وحتى من لم يحضر يمكن ان يشارك ويشاهد من خلال وسائل التواصل الاجتماعية وتلفزيون المجلس.

وأكدت ان الهدف تغطية استفسارات شرائح كبيرة من اجل تخفيف القلق لدى المواطنين من هذا المشروع بقانون الذي ظلمته الصياغة، والتي سيتم تعديلها في اللجنة.

وأوضحت ان اللجنة ستجتمع يوم الأحد الذي يلي هذا اللقاء للانتهاء من الشكل والإطار النهائي لمشروع القانون والتصويت عليه، معربة عن أملها في أن يتم إدراج تقرير اللجنة بشأن مشروع القانون بصفة الاستعجال على جدول أعمال الجلسة المقبلة.

ناصر الدوسري وخلف دميثير وصفاء الهاشم

العدساني: 55٪ من مبالغ عقود مباشرة أبرمها وزير المالية لا تخص «كورونا»

أكد النائب رياض العدساني أن هناك 800 مليون دينار صرفت على العقود المباشرة في عهد وزير المالية الحالي منها 55٪ لا تخص أزمة كورونا و45٪ منها تخص الأزمة، لكنها صرفت على حساب العهد أي خارج أبواب الميزانية، معتبرا أنها مخالفة صريحة لشروط ولوائح الميزانية.

وقال العدساني في تصريح صحافي بمجلس الأمة إن دستور الكويت يؤكد في مقدمته على رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطن وأن المادة 20 منه تؤكد هذا الأمر.

وأشار إلى أن الوضع في أزمة كورونا حرج وما قدم هذا الاستجواب إلى وزير المالية إلا لجسامة القضايا والحس الوطني.

وأوضح ان الاستجواب يتكون من 5 محاور الدين العام المتمسك به الوزير بقيمة 20 مليار دينار ويجعل الكويت مديونة في عز الفوائض المليارية واحتياطي الأجيال القادمة.

وقال العدساني: «قدمنا بدائل تمويلية حتى لا يتم المس بجيوب المواطنين، واليوم وزارة المالية تقوم بدراسة للدعوم وكذلك الخدمات العامة مما يشير الى فرض ضرائب وأيضا خصخصة القطاعات العامة وهذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلا».

أما المحور الثاني عن العقود في الأوامر المباشرة التي تمت في أزمة كورونا ويتحملها الوزير الحالي عقود مباشرة على حساب المال العام والتنفيع فلقد أكدت هذا الأمر وسوف أكشفها بالدليل والبرهان والمستندات خلال مناقشة الاستجواب.

رياض العدساني

لمشاهدة الفيديو

ويتضمن المحور الثالث الاستبدال الربوي والفوائد الفاحشة على المتقاعدين وهذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلا.

والمحور الرابع يتحدث عن الاستثمارات الداخلية والخارجية وكيفية الحفاظ على الأصول وأيضا المحور الخامس عن القضايا المالية واستباحة المال العام والتكسب غير المشروع.

وأشار إلى أن هناك أحكاما قضائية صدرت وتحقيقات في ملفات ضخمة وتجاوزات صارخة أبرزها الصندوق الماليزي وصندوق الموانئ وهناك قضايا أخرى لا تقل أهمية عن هذه الأمور.

وعن قضايا المدير السابق للتأمينات الهارب والذي استباح أموال التأمينات، لفت العدساني إلى أنه سبق وقدم بها رسالة واردة للوزير الحالي وأهمل هذه الرسالة، وأيضا رسالة واردة أخرى عن الايرباص ولم يقم الوزير بدوره أيضا في تلك القضية.

وأكد ان النقاط الرئيسية في الاستجواب هي كلها قضايا تمس المال العام وتحافظ على وضع الدولة وكيانها في قضايا لا تحتمل التأجيل.

وأعرب العدساني عن ثقته التامة في الشعب الكويتي الذي يجب أن يعرف كل الأمور بالدليل القاطع رغم محاولات البعض لبث شائعات لا تمت للحقيقة بصلة، مؤكدا أنه عند رأيه بعدم الدمج والاستحواذ قضية بيت التمويل، وأنه إن عاد هذا الموضوع فسوف يقدم استجوابا آخر بشأنه.

وأكد أن المعايير لا تتغير بتغير الأشخاص، لافتا إلى أن الأرباح المحتجزة يتم ترحيلها إلى الاحتياطي العام والابتعاد كليا عن الدين العام ولا يجوز محاسبيا أن يقدم الدين العام وبالوقت نفسه تورد الأرباح المحتجزة فالأصل أن تورد الأرباح المحتجزة وتلغي الدين العام. ولفت إلى أن تلك القضايا لن تعبر ولن تمر مرور الكرام، وبالاستجواب سوف تكشف كل الحقائق بالمستندات والأدلة التي تبين التراخي والإهمال الذي قام به الوزير.

وطالب رئيس مجلس الوزراء بأن يقف موقف الحياد وألا يحول الاستجواب إلى اللجنة التشريعية أو غيرها، فعليه المحاسبة والمسؤولية في حال وجود تقاعس أو إهمال أو تراخ.

وأشار إلى أن هناك فتوى من دار الإفتاء منذ عام 2010 فيما يخص الاستبدال على أنه ربوي وبه فوائد عالية وفاحشة، مؤكدا ان هناك من يريدون إقحام الدين بالسياسة في هذا الظرف الحالي الحساس.

وعن قضية الصندوق الماليزي والتحويلات الناقصة غير المكتملة والمشبوهة، قال العدساني إن هناك تراخيا وإهمالا وتقاعسا، فالسلطات الأميركية والدولية تفتش على هذا الصندوق الذي تم من خلاله عمليات غسيل أموال ورشاوى وتضخم حسابات وانتفاع شخصي وتكسب غير مشروع. وعن بند الضيافة، قال العدساني إن الكل شكك بالأمر وقلت ان هناك سرقات وتزويرا واستباحة مال عام وكانت هناك محاضر رسمية ذهبت للقضاء الذي أثبت حدوث مخالفات وتجاوزات وعادت أكثر من 90٪ من الأموال المسلوبة إلى خزائن الدولة.

وطالب العدساني بأن اي شخص قبل أن يحصن الوزير يسأل نفسه سؤالا واضحا وهو هل اطلع على البلاغ أو الأسماء أو الشركات أو البنوك أو على المبالغ المودعة والمحولة؟

وتساءل لماذا كل هذا التكتيم على الصندوق الماليزي وغيره من القضايا، ولماذا يتعامل معها الوزير بهذا السوء؟

أول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

أيد تشكيل لجنة تحقيق برلمانية في الصندوق الماليزي

الفضالة ينفي إعلان موقفه بشأن استجوابي الكندري والعدساني

أعلن النائب يوسف الفضالة تأييده المطالب النيابية بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية بشأن الصندوق الماليزي، مؤكدا ضرورة التحقيق في جميع ما اثير حول الصندوق.

وأضاف الفضالة، في تصريح صحافي بمجلس الأمة، أنه سيتم تقديم أسئلة برلمانية بهذا الخصوص خاصة في البلاغ الذي تقدمت به الحكومة وستركز الأسئلة على التأكد من طبيعة البلاغ والأسماء التي شملها البلاغ للنيابة العامة ليكون ذلك داعما لطلبات التحقيق الخاصة بالصندوق الماليزي.

يوسف الفضالة

من ناحية أخرى، نفى الفضالة ما اثير بشأن وجود قناعة مسبقة لديه بشأن الاستجوابين المقدمين لوزيري المالية والتربية، من النائبين رياض العدساني وفيصل الكندري.

وأكد انه ليس لديه رأي مسبق تجاه الاستجوابات، انما سيكون لديه رأي بعد الاستماع لمرافعة المستجوب وردود الوزير، وبناء عليه سيتم تقدير موضوع طرح الثقة من عدمه.

لمشاهدة الفيديو

حماد يُطالب بزيادة مسحات كورونا

ماضي الهاجري

طالب النائب سعدون حماد وزير الصحة الشيخ د.باسل الحمود بإلغاء قراره بوقف إجراء المسحات «بي سي آر» لفحص المصابين بڤيروس كورونا إلا للحالات الحرجة، وشدد على ضرورة إعادة العمل بإجراء المسحات وزيادتها لكل المواطنين والوافدين المخالطين للمصابين.

وأكد حماد، في تصريح صحافي بمجلس الأمة، أن وقف المسحات مبدأ مرفوض تماما، داعيا وزير الصحة لأن يكون شفافا مع المواطنين وأن يقدم مبررات مقنعة لقراره بوقف إجراء المسحات.

وقال ان متوسط المسحات التي تجرى في الكويت يوميا 2000 مسحة بينما في الإمارات العربية الشقيقة يصل عدد المسحات إلى 35 أو 40 الفا يوميا. وتساءل حماد عن سبب إلغاء إجراء المسحات في الوقت الذي تتوافر فيه كل الإمكانات لوزير الصحة، معتبرا أن إلغاء المسحات يتسبب بزيادة عدد المصابين بشكل خطير ولكنه غير مرصود، متسائلا: عما اذا كانت الوزارة تتجه لتطبيق سياسة «مناعة القطيع».

سعدون حماد

لمشاهدة الفيديو

وضرب مثالا بأسرة كويتية توفيت والدتهم نتيجة إصابتها بالمرض وتم إخراج أبنائها من المستشفى بعد 10 أيام دون إعادة إجراء المسحات للتأكد من سلامتهم.

وبين حماد أن الأرقام المعلنة عن تزايد عدد الشفاء غير حقيقية لأنها تتضمن أعداد من تم إخراجهم من المستشفيات بعد مرور 10 أيام على وجودهم دون إعادة إجراء المسحات لهم.

ورأى أن احد الاسباب الرئيسية في تزايد المصابين من المواطنين هو اختلاطهم بالعاملين في الجمعيات التعاونية والذين تم اكتشاف إصابات كثيرة بينهم، مشددا على ضرورة فحص العاملين في الجمعيات التعاونية.

وأشار حماد إلى أن عدد المصابين من العاملين بجمعية حطين بلغ 69 مصابا وتم عزلهم بإحدى المدارس لمدة شهر وسمحت وزارة الصحة بعودتهم للعمل دون إعادة إجراء المسحات لهم، لكن مجلس إدارة جمعية حطين رفض عودتهم للعمل، وكذلك مجلس إدارة جمعية العميرية الذي قرر إغلاق الجمعية إلى حين إجراء المسحات على العاملين فيها.

واستغرب عدم اتاحة المجال للمستشفيات الخاصة لإجراء الفحص للراغبين من المواطنين والوافدين وهو امر معمول به في السعودية.